تقرير مجلس الإدارة حول الحوكمة

للعام 2019م

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

كما في 31 ديسمبر 2019م

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

صفحة المحتويات

تمهيد 4
هيكل ملكية مصرف الريان 6
بيان أكبر 10 حملة أسهم لمصرف الريان
بيان ملكية أسهم مصرف الريان بحسب الجنسيات 7
بيان ملكية أسهم أعضاء ممجلس الإدارة والإدارة التنفيذية 7

مجلس إدارة مصرف الريان 8
ميثاق المجلس 8
عن مجلس الإدارة 8
تشكيلة مجلس الإدارة ونبذة عن أعضائه 9
مهام المجلس ومسؤولياته وواجباته الأخرى 11
مهام المجلس 11
مسؤوليات المجلس 14
أمور أخرى تخص المجلس 15
رئيس مجلس الإدارة 15
أعضاء مجلس الإدارة 16
إلتزامات أعضاء مجلس الإدارة 18
الدعوة للإجتماع 18
إجتماعات مجلس الإدارة 18
قرارات المجلس 19
إجتماعات مجلس الإدارة في 2019م 18
أمين سر مجلس الإدارة 19
مهام وواجبات أمين السر 20
لجان مجلس الإدارة 21
اللجنة التنفيذية 23
لجنة الترشيحات والحوكمة 23
لجنة التدقيق والإلتزام 24
لجنة المكافآت والتعويضات 26
لجنة المخاطر والسياسات 27
هيئة الرقابة الشرعية 28
الإدارة التنفيذية لمصرف الريان 28
اللجان الإدارية لمصرف الريان 29
سياسات الرقابة الداخلية في مصرف الريان 29
تقيد مصرف الريان بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق 30
تقيد مصرف الريان بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها 31
إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية والإستثمارات ... 31
عمليات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة 33
الإجراءات التي يتبعها مصرف الريان لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي يواجهها 34
إختبارات الضغط 34
المخاطر الإئتمانية 35

إدارة مخاطر الإئتمان 36
معايير إدارة المخاطر الإئتمانية 36
تطبيق إجراءات سليمة لتحديد مخاطر الإئتمان 37
إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعته 38
إجراءات الرقابة على مخاطر الائتمان 39
مخاطر السوق 40
الحدود الإئتمانية الممنوحة للبنوك والدول 40
مخاطر التشغيل 40
الحد من مخاطر التشغيل 41
أفضل التطبيقات المتبعة للحد من المخاطر التشغيلية والمتعلقة بالأنظمة 41
التصنيف الإئتماني لمصرف الريان 42
مراقب الحسابات «المدقق الخارجي» 42
مهام مراقب الحسابات 43
حقوق المساهمين 43
سجل المساهمين 44
الحصول على المعلومات 44
تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين 45
قواعد السلوك المهني 45
المعاملة المنصفة للمساهمين وممارسة حق التصويت 45
حقوق المساهمين فيما يتعلق بإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة 46
حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح 46
هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى 46
حقوق أصحاب المصالح الآخرين 47
سياسة حماية المبلغين 47
مسؤولية مصرف الريان نحو المجتمع والبيئة 47
ملخص الإفصاحات 48

تمهيد

تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات والتحكم بها بصفة عامة، لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة وإدارة المخاطر والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركة بصفة عامة، وينتهي حتما إلى إعلاء المصلحة العامة، و ليست فقط مصلحة البنك وأصحاب المصالح.

ومن هذا المنطلق وبموجب نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (2015/68)، وقانون الشركات التجارية الصادر بموجب القانون رقم 11 لعام 2015م، وعلى ضوء أفضل النظم الدولية والإقليمية في الحوكمة، ومبادئ الحوكمة التي أرستها مجموعة العشرين (G20) ومنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD)الصادرة سنة 2015م، والتي تتضمن مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية (IOSCO) في هذا الشأن، والشبكة الدوليّة للحوكمة (ICGN) الصادرة في سنة 2014م، والتزاما بالمبادئ الاسترشادية الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادرة سنة 2012م، والقوانين واللوائح والأنظمة الأخرى ذات الصلة، يلتزم مصرف الريان بتلك المبادئ ويسعى لتطبيقها بحسب مبادئ الحوكمة الرشيدة، ومضمون تقرير الحوكمة، ويشمل ذلك أحكام وشروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة، ومهام المجلس ومسؤولياته، ومهام رئيسه وأعضائه وإجراءاته، وتشكيل لجان المجلس وأحكام عضويتها واختصاصاتها، وأحكام الرقابة الداخلية والخارجية وإدارة المخاطر بالبنك، وأحكام الافصاح والشفافية، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح في ضوء مبدأ إعلاء المصلحة العامة والمساواة في الحقوق بين أصحاب المصالح.

فيما يلي المبادئ الرئيسية للحوكمة:

أ. **مبدأ الشفافية**: ذلك المبدأ القائم على حسن النية، وتحري الصدق والمصارحة، وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتوخي الحرص والرعاية الفائقة والأمانة في أداء المهام والوظائف الموكلة إلى كل مسؤول وعامل بالشركة من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا إلى جميع العاملين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، والذي يحدد أطر الإفصاح وتوفير المعلومات التي تطلبها الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية أو يطلبها أصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكن طالب المعلومة من اتخاذ قراره السليم، والذي ينظم تعامل الأشخاص المطلعين في الأوراق المالية التي تصدرها الشركة أو أي شركة من مجموعتها، ويعمل على تجنب تضارب المصالح والحد منها وتحقيق النفع العام في ظل مفهوم الاستثمار النزيه في السوق

ب. **مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها**: ويهدف إلى تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات في الشركة، ووضع آلية رقابة مناسبة تعمل على محاسبة كل مسؤول عن عمله وتقييم أداءه، وتقييم أداء الشركة بشكل عام وفقا لأفضل المعايير الدولية سواء أكانت الرقابة داخلية يقوم بها مجلس إدارة الشركة ولجانه أو وحدة التدقيق الداخلي كل في حدود اختصاصه أم رقابة خارجية يقوم بها مراقب الحسابات، كما يهدف إلى إقرار المسؤول بمسؤوليته وإن فوض غيره في أداء بعض

مهامه أو سلطاته فالتفويض لا يكون إلا في المهام لا في المسؤوليات، ويهدف إلى بيان المسؤولية الاجتماعية للشركة ودورها تجاه المجتمع والعمل على تنميته ورخائه والمحافظة على البيئة

ج. **مبدأ العدالة والمساواة:** أصحاب المصالح وعلى رأسهم المساهمين متساوون في الحقوق، ويحظر التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم أو صفتهم بالشركة سواءً بسواء؛ لذلك أفرد هذا النظام فصلا خاصا بحقوق أصحاب المصالح في الشركة سواء المساهمين أو غيرهم ممن لهم صفة أو مصلحة فيها كالعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين، لتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها وعلى رأسها الحقوق المتعلقة بالجمعية العامة وتيسير سبل المشاركة الفعالة بها وأهمها حق التصويت، وحق الترشح لعضوية مجلس الإدارة وانتخاب أعضائه، وحقوق توزيع الأرباح، وحق الحصول على المعلومات، وإقرار سياسة المكافآت ومنح الحوافز بالشركة ومنها مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا. ولقد روعي في هذا النظام التأكيد على حماية حقوق المستثمرين وأصحاب المصالح بصفة عامة وتمكينهم من التمتع بها، وإعلاء قيم حماية الأقلية والعاملين بالشركة من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصغار المستثمرين والأقلية؛ وتتمثل أركان تلك المعاملة في عدم تمكين أو سيطرة الأكثرية على الأقلية، وعدم تحكم عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة في إصدار القرارات، وإقرار نظام التصويت التراكمي في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة، ذلك النظام التصويتي الذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يمتلكها ويحق له التصويت بها لمرشح واحد أو تقسيمها بين من يختارهم من المرشحين دون وجود أي تكرار لهذه الأصوات؛ مما يزيد من فرص حصول مساهمي الأقلية على تمثيل عادل في مجلس الإدارة، وتوفير آلية مناسبة لحصول جميع المساهمين وسائر أصحاب المصالح على المعلومات بالقدر الذي يحمي الشركة وحقوقها ومصالحها والغير، واعتماد آلية أخرى لتقديم التظلمات والشكاوى والبلاغات عن أية مخالفات أو مخاطر قد تهدد الشركة.

وتعكس المجهودات والعناية التي استمرت في بذلها إدارة مصرف الريان خلال العام 2019م في العمل على الإلتزام بالتعليمات بصورة أفضل وعلى تطوير وتحسين التقارير والإفصاح بشفافية بحسب المتطلبات الرقابية للحفاظ على ثقة السوق واستمرار الدعم من مساهميه. وفيما يلي نقدم لكم تقرير الحوكمة بمصرف الريان للعام 2019م.

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

هيكل ملكية مصرف الريان

هيكل ملكية مصرف الريان

بيان أكبر 10 حملة أسهم لمصرف الريان كما في 31 ديسمبر 2019م

	الإسم	التصنيف	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة
1	شركة قطر القابضة	حكومي	قطر	873,487,390.00	11.65%
2	محفظة استثمارات القوات المسلحه	حكومي	قطر	700,906,780.00	9.35%
3	جهاز قطر للاستثمار	حكومي	قطر	306,904,020.00	4.09%
4	صندوق المعاشات الهيئة العامة للتقاعد	حكومي	قطر	228,601,774.00	3.05%
5	3 صندوق الوطني	تجاري	قطر	161,789,779.00	2.16%
6	4 صندوق الوطني	تجاري	قطر	153,957,863.00	2.05%
7	شركة الطيبين للتجارة (ش .ش .و)	تجاري	قطر	149,092,550.00	1.99%
8	الشيخ / حمد بن عبدالله آل ثاني	فردي	قطر	140,740,568.00	1.88%
9	شركة إثمار للإ نشاء والتجارة (ش .ش .و)	تجاري	قطر	140,307,930.00	1.87%
10	شركة بروق التجاريه	تجاري	قطر	139,500,000.00	1.86%

- ملكية الحكومة في مصرف الريان 29.29% ما يعادل 2,196,400,911.00 سهم.
- إجمالي عدد أسهم مصرف الريان 7,500,000,000 (سبعة مليار و خمسمائة مليون).

بيان ملكية أسهم مصرف الريان بحسب الجنسيات كما في 31 ديسمبر 2019م

الجنسية	عدد حملة الأسهم	عدد الأسهم	النسبة
البحرين	19,181	44,792,398.00	0.60%
الكويت	20,646	74,355,826.00	0.99%
عمان	7,338	19,522,425.00	0.26%
قطر	50,272	6,134,008,538.00	81.79%
السعودية	66,289	234,994,129.00	3.13%
الإمارات	24,149	65,112,534.00	0.87%
غيره	2,585	927,214,150.00	12.36%
الإجمالي	**190,460**	**7,500,000,000.00**	**100.00%**

ملكية أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية - لعام 2019			
الإسم	المنصب	نسبة المساهمة تاريخ 2019/12/31	التغيير عن تاريخ 2018/12/31
سعادة / د. حسين علي العبدالله	رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب	0.11%	0.11%
الهيئة العامة للتقاعد و التأمينات الإجتماعية	نائب الرئيس	3.05%	2.88%
يمثلها السيد / تركى محمد الخاطر		0.01%	0.01%
شركة " قطر القابضة "	عضو مجلس الإدارة	11.65%	11.65%
يمثلها الشيخ / فيصل بن سعود ال ثانى		0.02%	0.02%
وزارة الدفاع - القوات المسلحة القطرية	عضو مجلس الإدارة	9.35%	9.31%
يمثلها السيد / ناصر جارالله سعيد جارالله المري		0.00%	0.00%
صندوق قروض العاملين بوزارة الداخلية	عضو مجلس الإدارة	0.00%	0.00%
يمثله السيد / د. مناحى خالد محمد المظفري الهاجري		0.01%	0.01%
الشيخ / علي بن جاسم آل ثانى	عضو مجلس الإدارة	0.22%	0.22%
الشيخ / ناصر بن حمد بن ناصر آل ثانى	عضو مجلس الإدارة	0.01%	0.01%
السيد / عبدالله أحمد المالكى الجهنى	عضو مجلس الإدارة	0.05%	0.04%
شركة تسكين للأعمال و الاستثمار	عضو مجلس الإدارة	0.01%	0.01%
و يمثلها الشيخ / خليفة ثاني عبدالله ثاني آل ثاني		0.00%	0.00%

السيد / عادل مصطفوي	الرئيس التنفيذى للمجموعة	0.01%	0.01%

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

مجلس إدارة مصرف الريان

ميثاق المجلس

في نطاق الإجراءات التي يتبعها مصرف الريان في تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (2015/68)، قام مجلس إدارة مصرف الريان بإعداد ميثاق يسمى «ميثاق المجلس» يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وينشر مصرف الريان الميثاق على الموقع الالكتروني www.alrayan.com وذلك في القسم الخاص بعلاقات المستثمرين.

عن مجلس الإدارة

وفقاً للنظام الأساسي لمصرف الريان يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالشركة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يضمن تشكيل المجلس عدم تحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات.

مجلس إدارة مصرف الريان

1- يتولى إدارة مصرف الريان مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء

أ- تنتخب الجمعية العامة العادية سبعة منهم بالتصويت السري

ب- تقوم كل من شركة قطر القابضة والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية القطرية بتعيين عضو ممثل عنها

2- يكون ثلث أعضاء مجلس إدارة البنك من المستقلين ذوي الخبرة من غير المساهمين، ويعفى هؤلاء من شرط تملك الأسهم المنصوص عليها في المادة رقم (24) بند (3) من النظام الأساسي للبنك.

تشكيلة مجلس الإدارة ونبذة عن أعضائه

سعادة / د. حسين علي عبد الرحمن العبدالله
دكتوراة في الإقتصاد
ماجستير في القانون الخاص
ويشغل المناصب التالية:
- وزير دولة
- عضو مجلس إدارة «جهاز قطر للإستثمار»
- عضو المجلس الأعلى للشؤون الإقتصادية
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - مصرف الريان ش.م.ع.ق.
- عضو مجلس إدارة - مؤسسة الخليج للإستثمار - الكويت
- عضو مجلس إدارة - شركة فولكس واجن - ألمانيا

السيد/ تركي محمد خالد الخاطر
يمثل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
بكالوريوس إقتصاد وعلوم إجتماعية
ويشغل المناصب التالية:
- نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الريان
- رئيس الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة شركة « Ooredoo »

الشيخ / فيصل بن سعود بن فهد آل ثاني
يمثل شركة قطر القابضة
بكالوريوس في المالية
ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- نائب رئيس مجلس إدارة الريان للإستثمار
- مدير إدارة الإستثمارات الصناعيّة - جهاز قطر للإستثمار

السيد/ ناصر جار الله سعيد جار الله المري
يمثل وزارة الدفاع - القوات المسلحة القطرية
ماجستير في المحاسبة والعلوم المالية
ويشغل المناصب التالية:
- رئيس هيئة الشوؤن المالية بوزارة الدفاع
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية
- رئيس مجلس إدارة الريان للإستثمار
- عضو مجلس إدارة فودافون
- عضو مجلس إدارة شركة برزان القابضة / الذراع الاستثماري بوزارة الدفاع

السيد / د. مناحي خالد محمد المظفري الهاجري
يمثل صندوق قروض العاملين بوزارة الداخلية
دكتوراة في التحكيم التجاري
ماجستير في القانون الخاص
ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان

الشيخ / علي بن جاسم آل ثاني
ماجستير إقتصاد وعلوم سياسية
ويشغل منصب:
- عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- رئيس مجلس إدارة مصرف النوران - ليبيا

السيد/ عبد الله أحمد المالكي الجهني
بكالوريوس إدارة وإقتصاد
ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس ادارة مصرف الريان
- نائب رئيس لجنة التأمين بغرفة قطر
- عضو مجلس الأعمال القطري

الشيخ / ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني
ماجستير إدارة أعمال MBA
ويشغل منصب:
- رئيس الأعمال التجارية بشركة « Ooredoo »
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان

الشيخ / خليفة بن ثاني بن عبد الله آل ثاني
يمثل شركة تسكين للأعمال والاستثمار
بكالوريوس إدارة أعمال
ويشغل المنصب التالي :
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان

مهام المجلس ومسؤولياته وواجباته الأخرى

مهام المجلس :

(أ) اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها ومن ذلك:

1. وضع الاستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسة وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها
2. تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية
3. الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للبنك، وتملك الأصول والتصرف بها
4. تحديد الأهداف ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك
5. المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية في البنك واعتمادها بما يضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك خاصة وحدات الرقابة الداخلية
6. اعتماد دليل إجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك، والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسمية مسؤول اتصال
7. اعتماد الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالبنك على أن تتضمن برامج للتعريف بالبنك وأنشطتها وبالحوكمة وفقا لهذا النظام

(ب) وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها، ومن ذلك

1. وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول البنك ومرافقه، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

2. وضع نظام الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب إتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلا عن إعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها .

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

3. التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية
4. التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه البنك وطرحها بشفافية
5. المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في البنك

(ج)وضع نظام حوكمة خاص بالبنك يتفق مع أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية لهيئة قطر للأسواق المالية والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة

(د) وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها

(ه) وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم، وتغطي هذه السياسة الآتي :-

1. آلية تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود
2. آلية تسوية الشكاوى أو الخلافات التي قد تنشأ بين البنك وأصحاب المصالح
3. آلية مناسبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين والمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بهم
4. قواعد السلوك المهني للإدارة التنفيذية والعاملين بالبنك بحيث تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح، وآليات مراقبة تطبيق هذه القواعد والالتزام بها

(و) هيئة الرقابة الشرعية

وفقا للملحق (2) حول شروط المرجعية الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية والوارد ضمن مبادئ الحوكمة الصادر عن مصرف قطر المركزي لعام 2015م (تعميم رقم2015/68)، فإنه يجب على كل بنك إسلامي تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية من العلماء والخبراء المتخصصين بفقه المعاملات الإسلامية ومن ذوي الخبرة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية. ومن ضمن مهام مجلس إدارة البنك في هذا الخصوص ما يلي:

1- التوصية بتعيين او عزل أعضاء هيئة الرقابية الشرعية في البنك حسب الاجراءات المتبعة (ولا يجوز عزل أو إقالة هيئة الرقابة الشرعية أو أي عضو فيها إلا إذا صدرت بذلك توصية من مجلس إدارة البنك وبقرار من الجمعية العامة وعلى أن يكون القرار مسبباً)

2- تحديد واعتماد مكافآت الهيئة بناء على تفويض من الجمعية العامة
3- اعتماد لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية والتي تشتمل على نظام عمل الهيئة واختصاصاتها ومسؤولياتها واستقلاليتها وتنظيم علاقتها بمجلس الادارة والادارة التنفيذية وسائر إدارات واقسام البنك وآلية اعداد تقاريرها
4- تلقي ومناقشة التقارير الرقابية التي ترسلها الهيئة للمجلس فصلياً أو سنوياً والتي تشتمل على رؤية الهيئة لمدى التزام البنك بأحكام الشريعة في جميع أنشطته والتقرير حول أي أنشطة مخالفة للشريعة إن وجدت
5- التأكد من أن جميع أنشطة البنك تتم وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية ويتم تضمين خطابات تعيين هيئة الرقابة الإشارة الى التزام مجلس الإدارة بذلك.

(ز) وضع سياسة لمساهمة البنك الاجتماعية (السياسة الاجتماعية)

(ح) وضع السياسات والإجراءات التي تضمن احترام البنك للأنظمة واللوائح والتزامه بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين

(ط) توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشتمل الدعوة والإعلان على ملخص وافٍ عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده

(ي) اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها .

(ك) وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، والتحليل المالي، والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين

(ل) وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك

(م) إعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك وفقاً لمبادئ نظام حوكمة الشركات والكيانات

القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وبدون أيّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنويا لإقرارها

(ن) وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة (سياسة تنظيم تعارض المصالح)

(س) وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس والإدارة التنفيذية العليا

مسؤوليات المجلس

وفقاً للمادة رقم (9) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، فقد تم تضمين النظام الأساسي للبنك (المادة رقم 64) المسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة حيث أن المجلس يمثل كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع، وعليه أن يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو أي أعمال أو قرارات قد تلحق ضررا بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى. وعلى المجلس (بما لا يخالف أحكام القانون) أن يؤدي وظائفه ومهامه، وأن يتحمل مسؤوليته وفقا للآتي:-

1. يجب أن يؤدي المجلس مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن تكون قراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر آخر موثوق به
2. يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بما يحقق مصلحة البنك لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس
3. يجب أن يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة
4. يجب على المجلس التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل البنك وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلا عن تدريبهم إن لزم الأمر
5. يجب على المجلس التأكد من إتاحة البنك المعلومات الكافية عن شؤونه لجميع أعضاء المجلس بوجه عام ولأعضاء المجلس غير التنفيذيين بوجه خاص وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة .

6. لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تتجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات البنك أو رهنها، أو إبراء مديني البنك من التزاماتهم إلا إذا كان مصرحاً لهم بذلك في نظام البنك وبالشروط الواردة فيه، وإذا تضمن نظام البنك أحكاماً في هذا الشأن، فلا يجوز للمجلس القيام بالتصرفات المذكورة إلا بإذن من الجمعية العامة، ما لم تكن تلك التصرفات داخلة في أغراض البنك (بحكم طبيعة عمل البنك).

أمور أخرى تخص المجلس

تتاح الفرصة في مصرف الريان لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الوصول وبشكل كامل وفوري إلى المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة، وتلتزم الإدارة التنفيذية بمصرف الريان بتزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة ، ويحرص أعضاء مجلس الإدارة على حضور الجمعيات العامة.

وقد اعتمد مجلس إدارة مصرف الريان برنامجاً تعريفياً تم وضعه ، ويتم تحديث بياناته دورياً، لضمان تمتع أعضاء المجلس عند انتخابهم بفهم مناسب لسير عمل الشركة وعملياتها ، وإدراكهم لمسؤولياتهم تمام الإدراك.

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن الإدراك الجيد لدورهم وواجباتهم وعليهم أن يثقفوا أنفسهم في المسائل المالية والتجارية والصناعية وفي عمليات الشركة وعملها ، ولهذه الغاية يوفر المجلس لأعضائه عند الحاجة دورات تدريبية مناسبة ورسمية تهدف إلى تعزيز مهارات أعضاء مجلس الإدارة ومعرفتهم.

ويعمل مجلس الإدارة على إبقاء أعضائه مطلعين على الدوام على التطورات في مجال الحوكمة وأفضل الممارسات في هذه الخصوص، ويجوز للمجلس تفويض ذلك إلى إلى أي من لجانه المتخصصة .

ويتضمن النظام الأساسي لمصرف الريان في مادته رقم (32) إجراءات واضحة لإقالة أعضاء مجلس الإدارة في حال تغيبهم عن إجتماعات المجلس.

رئيس مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (11) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، فإن الرئيس (رئيس مجلس الإدارة) هو رئيس البنك ويمثله لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة البنك كشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، ويجب أن يتضمن «ميثاق المجلس» مهام ومسؤوليات الرئيس على أن تتضمن على الأقل ما يلي :

1. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسيّة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب
2. الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أيّة مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس
3. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة
4. إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس
5. إيجاد قنوات التواصل الفعليّ بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس
6. إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين
7. إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك

يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

رئيس مجلس إدارة مصرف الريان هو سعادة الدكتور/ حسين علي عبد الرحمن العبدالله وهو ليس عضواً في أي لجنة من لجان المجلس. أما نائب رئيس مجلس الإدارة فهو السيد/ تركي محمد خالد الخاطر ويرأس كلاً من اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر والسياسات.

أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (12) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، يلتزم أعضاء المجلس بما يلي: -

إلتزامات أعضاء مجلس الإدارة

الإلتزامات الأساسية: -

1. الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه، وعدم الانسحاب من المجلس إلا لضرورة وفي الوقت المناسب
2. إعلاء مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الخاصة

3. إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للبنك، وسياستها في تنفيذ مشاريعها، ونظم مساءلة العاملين بها، ومواردها، والتعيينات الأساسيّة، ومعايير العمل بها
4. مراقبة أداء البنك في تحقيق أغراضها وأهدافها، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنويّة ونصف السنويّة والربعيّة (إعداد القوائم المالية للبنك)
5. الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة، والعمل على تطبيقها بالشكل الأمثل وفقا لهذا النظام
6. استغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة بتنوع اختصاصاتهم ومؤهّلاتهم في إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة، والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح
7. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للبنك، وتحقيق مطالب أعضائها بشكل متوازن وعادل
8. عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، وعلى المجلس تسمية المتحدث الرسمي باسم البنك
9. الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية، والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلبا على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم

ويجوز لأعضاء المجلس طلب رأي مستشار خارجي مستقل على نفقة البنك فيما يتعلّق بأيّة مسألة تخصّ البنك.

إلتزامات أعضاء المجلس الإضافية: -

- إدارة البنك بواجبات العناية والإخلاص وإعطاء الاهتمام والوقت الكافيين للعمل الموكل إليهم والتقيد بالسلطة المؤسسية للبنك كما هي محددة في القوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة.
- العمل على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين لمصلحة البنك والمساهمين كافة.
- العمل بفاعلية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.
- حماية مصالح البنك والالتزام بالسرية الكاملة للمعلومات والامتناع عن أي إجراءات من شانها ان تؤدي إلى أي نوع من انواع الافصاح غير المسموح به أو استخدام أي معلومات تحمل طابع السرية.
- المشاركة في الاجتماعات بشكل منتظم بما فيها اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة واجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وإثراء تلك الاجتماعات بمناقشاتهم وآرائهم، والمحاورة بفاعلية واستقلالية.

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

إجتماعات مجلس الإدارة

أ. الدعوة للإجتماع

وفقاً للمادة رقم (13) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، بخصوص الدعوة للاجتماعات فإن مجلس إدارة البنك يجتمع بدعوة من رئيسه، ووفقا لما ينص عليه النظام الأساسي للبنك، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة لكل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال.

ب. وفقاً للمادة رقم (14) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، بخصوص إجتماعات المجلس، فإن مجلس إدارة البنك يعقد ستة اجتماعات على الأقل خلال السنة الواحدة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. وللعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو، وإذا تغيب عضو المجلس عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس أعتبر مستقيلاً. ويجوز المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تمكن المشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات.

ج. إجتماعات مجلس الإدارة في 2019م

وقد عقد مجلس إدارة مصرف الريان عدداً من الإجتماعات خلال العام 2019م في التواريخ التالية:

- الإجتماع الأول : 2019/1/21م
- الإجتماع الثاني : 2019/4/17م
- الإجتماع الثالث : 2019/5/18م
- الإجتماع الرابع : 2019/6/30م
- الإجتماع الخامس : 2019/9/18م
- الإجتماع السادس : 2019/10/27م
- الاجتماع السابع : 2019/12/12م

د. قرارات المجلس

وفقاً للمادة رقم (15) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م بخصوص قرارات المجلس، وبما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، تصدر قرارات مجلس إدارة البنك بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضائه كتابة على تلك القرارات، وعلى أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها محضر اجتماعه.

ولقد أصدر مجلس الإدارة عدداً من القرارات والتوصيات عبر العام 2019م ضمن أعمال المجلس ومهامه ومسؤوليات التي تصب في مصلحة البنك وكل من حملة الأسهم وأصحاب المصالح.

هـ. ويمارس مجلس إدارة مصرف الريان صلاحياته ومسؤولياته وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمصرف الريان وعقد تأسيسه، ووفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي مع مراعاة كل من نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ومبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ويعتبر المجلس مسؤولاً مسؤولية جماعية عن الإشراف على إدارة مصرف الريان بالطريقة المناسبة مع الالتزام بما ورد في ميثاق أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى قيام المجلس بالموافقة على الأهداف الاستراتيجية وإعتماد السياسات التي تعتبر الضابط لعمل مصرف الريان.

أمين سر مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (16) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م بخصوص أمين السر، والمادة رقم (17) بخصوص مهام وواجبات أمين السر، يصدر مجلس إدارة البنك قرارا بتسمية أمين سر المجلس، وتكون الأولوية للحاصلين على شهادة جامعية في القانون أو المحاسبة من جامعة معترف بها أو ما يعادلها، ولمن تكون له خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في تولّي شؤون شركة مدرجة. ولأمين السر بعد موافقة الرئيس الاستعانة بمن يراه من العاملين بالشركة في أداء مهام عمله.

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

ويشغل السيد/ غسان ياسين الريحاوي وظيفة «أمين سر المجلس» منذ تأسيس مصرف الريان عام 2006م، وقد سبق أن شغل السيد/ ريحاوي وظيفة أمين سر مجلس غرفة تجارة وصناعة قطر خلال الفترة 2002م - 2006م، وله خبرة إدارية تزيد عن 35 عاماً في دولة قطر.

مهام وواجبات أمين السر

يستعين أمين السر - بعد موافقة الرئيس- بمن يراه مناسباً من العاملين بالبنك في أداء مهام عمله. وفيما يلي أهم مهام وواجبات أمين السر الذي يقوم بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، حيث أن أمين السر يلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:

1) تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين فيها ما دار بالاجتماع، ويثبت بها اعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس

2) قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها

3) قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة ومرتبة وفقا لتاريخ انعقادها موضحا فيها: الأعضاء الحاضرين والغائبين، والقرارات التي اتخذها المجلس في الاجتماع، والاعتراضات إن وجدت

4) حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، وتقاريره وكافة سجلات ومراسلات المجلس ومكاتباته في سجلات ورقية وإلكترونية

5) إرسال الدعوة لأعضاء المجلس، والمشاركين-إن وجدوا- مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل، واستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وإثبات تاريخ تقديمها

6) التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس، وبين الأعضاء فيما بينهم، وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين

7) تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها

8) حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقا للقانون وأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م.

لجان مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (18) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م بخصوص لجان المجلس والمادة رقم (19) بخصوص عمل اللجان، فإن المجلس هو من يقرر ويسمي رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد اختصاصات اللجنة وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها، بمراعاة بعض الضوابط مثل ألا يقل عدد اجتماعات لجنة التدقيق والإلتزام عن ستة اجتماعات في السنة (نظراً لأهمية دورها). ولا يجوز الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق والإلتزام وعضوية أي لجنة. ولا يكون إنعقاد أي لجنة صحيحا إلا بحضور رئيسها وأغلبية أعضاءها، ويحرر محضر لكل اجتماع، يبين فيه ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس اللجنة.

قامت لجان مجلس الإدارة بأداء مهامها خلال العام 2019م كما هو محدد لها في أطر عملها المعتمدة، والتي جرى تحديث عضوية البعض منها بما يتماشى مع التغييرات التي طرأت على تشكيلة مجلس الإدارة. وفيما يلي أسماء لجان مجلس إدارة البنك للعام 2019م وأعضاؤها:

اللجنة التنفيذية :

السيد/ تركي محمد الخاطر	رئيساً
السيد/ د. مناحي خالد الهاجري	عضواً
الشيخ / ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني	عضواً
الشيخ / علي بن جاسم آل ثاني	عضواً

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

لجنة المخاطر والسياسات

السيد/ تركي محمد الخاطر	رئيساً
السيد/ ناصر جار الله المري	عضواً
الشيخ / خليفة بن ثاني آل ثاني	عضواً

لجنة المكافآت والتعويضات

السيد/ ناصر جار الله المري	رئيساً
الشيخ / ناصر بن حمد آل ثاني	عضواً
السيد/ عبد الله أحمد المالكي	عضواً

لجنة الترشيحات والحوكمة

السيد/ د. مناحي خالد الهاجري	رئيساً
السيد/ عبد الله أحمد المالكي	عضواً
الشيخ / فيصل بن سعود آل ثاني	عضواً

لجنة التدقيق والالتزام

السيد/ عبد الله أحمد المالكي	رئيساً
السيد/ ناصر جار الله المري	عضواً
الشيخ / خليفة بن ثاني آل ثاني	عضواً

لجنة الاستثمار للمجموعة

الشيخ / فيصل بن سعود آل ثاني	رئيساً
الشيخ / ناصر بن حمد آل ثاني	عضواً
السيد/ ناصر جار الله المري	عضواً
السيد/ أحمد شيخ	عضواً
السيد/ هيثم قاطرجي	عضواً

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

اللجنة التنفيذية

تعتبر اللجنة التنفيذية في البنك من أهم لجان المجلس حيث تساعد المجلس في مراجعة أنشطة مصرف الريان وتتولى دراسة العديد من المسائل التي ستطرح على المجلس على صعيد العمليات الإئتمانية أو على صعيد الأنشطة الخاصة بالبنك والتي تستلزم موافقة المجلس، وترفع توصياتها له بشأنها.

من أهم مسؤوليات اللجنة التنفيذية:

- مراجعة المهام الرئيسية لمجلس الإدارة.
- مناقشة وإجازة المسائل التي تقع ضمن صلاحيات مجلس الإدارة أو تلك التي تطرأ بين إجتماعات المجلس.
- تقديم التقارير والتوصيات لمجلس الإدارة وعند الطلب.
- التوصية وإجازة المسائل المالية وفقاً لجدول الصلاحيات.
- التوصية بالموافقة على السياسات واللوائح أو أي تعديلات أو إضافات.
- الموافقة أو التوصية بسقوف التعامل مع الدول والبنوك الجديدة التي يتعامل معها البنك وإدخال التعديلات الضرورية.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية في العام 2019م:

الإجتماع الأول:	2019/1/4م
الإجتماع الثاني:	2019/4/15م
الإجتماع الثالث:	2019/9/8م
الإجتماع الرابع:	2019/11/20م

لجنة الترشيحات والحوكمة

تتكون اللجنة من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها، ويراعى في اختيار أعضاء هذه اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي:

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية بشكل رئيسي:

1- وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس
2- ترشيح من تراه مناسبا لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده

3- وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة البنك لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالبنك
4- ترشيح من تراه مناسبا لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا
5- تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس
6- رفع قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، على أن تُرسل نسخة منها إلى الهيئة قطر للأسواق المالية
7- رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محددا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن

كما تشمل مهام لجنة الترشيحات والحوكمة ما يلي:

- إعتماد ونشر إطار عمل اللجنة بشكل يبين سلطتها ودورها.
- الإشراف على تنفيذ الخطوات الخاصة بالدعوة للترشح إلى عضوية المجلس ، ودراسة الطلبات المستلمة للتأكد من مطابقة المتقدمين لشروط العضوية.
- تقييم طلبات المرشحين لوظائف الإدارة التنفيذية العليا، ورفع التوصية بشأنها إلى المجلس.
- مراجعة تقرير الحوكمة السنوي لمصرف الريان، والتوصية بإعتماده من المجلس.
- وضع برنامج تعريفي للأعضاء الجدد، وإقتراح برامج تدريبية لهم عند الحاجة.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعين التاليين في العام 2019م:

الإجتماع الأول:	2019/1/15م
الإجتماع الثاني:	2019/12/8م

لجنة التدقيق والإلتزام

تتكون اللجنة من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها المستقل، ويراعى في اختيار أعضاء هذه اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي:

- تعيين المدققين الخارجيين سنوياً وإعتماد سياستهم للتعاقد.
- الإشراف ومتابعة إستقلال المدققين الخارجيين وموضوعيتهم ومناقشتهم حول طبيعة التدقيق وفعاليته ونطاقه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة عمله وأي استفسارات أو ملاحظات مهمة يطلبها من الإدارة العليا في المصرف وكذلك ردود الإدارة التنفيذية.
- ضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والمدقق الخارجي.
- الاجتماع مع المدير المالي في المصرف أو الشخص الذي يتولى مهامه والمدققين الداخليين والخارجيين مرة واحدة في السنة على الأقل.

- دراسة أي مسائل مهمة وغير عادية تتضمنها أو سوف تتضمنها التقارير المالية.
- تعيين رئيس جهاز التدقيق الداخلي أو إقالته والإشراف على فعاليته.
- الإشراف ومتابعة إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام والتأكد من إستقلاليتهم وكذلك مناقشة وتوصية الخطة السنوية والتدريب المناسب لهم.
- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإعتماد تقارير التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- مراجعة وتوصية ميثاق وسياسات وإجراءات العمل لإدارة التدقيق الداخلي ولإدارة الإلتزام بصورة سنوية.
- الإشراف على أعمال إدارة الإلتزام التي تحدد وتقيم وتقدم الاستشارة وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة. كذلك تحديد وضعها في الهيكل التنظيمي بالشكل الذي يؤمن لها الاستقلالية والفاعلية اللازمة. وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير للجنة والإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في اطار سياسة واضحة وكافية.
- مراجعة التقارير الربعية التي تعدها إدارة الإلتزام.
- وضع قواعد تجاز بواسطة مجلس الإدارة يتمكن من خلالها العاملون بالبنك من التبليغ بسرية عن شكوكهم حول أي مسألة يحتمل أن تثير الريبة، وضمان وجود ترتيبات مناسبة تسمح بإجراء تحقيق مستقل وعادل حول هذه المسائل مع ضمان منح العامل المُبَلِّغ السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي (سياسة حماية المبلغين).
- الإشراف على دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والربعية، ومراجعة تلك البيانات والتقارير الخاصة بالتقيد بمعايير المحاسبة والإدارج في السوق والإفصاح.
- التأكد من أن تتضمن مهام التدقيق الداخلي مراجعة أنشطة مسؤول مراقبة الإلتزام.
- تقييم مدى تأثير اللوائح التنظيمية الجديدة على مصرف الريان.
- مراجعة التقرير السنوي لمسؤول مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.
- دراسة أي مسائل أخرى يحددها مجلس الإدارة.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية في العام 2019م:

الإجتماع الأول:	2019/1/21م
الإجتماع الثاني:	2019/4/17م
الإجتماع الثالث:	2019/6/30م
الإجتماع الرابع:	2019/9/18م
الإجتماع الخامس:	2019/10/27م
الإجتماع السادس:	2019/12/12م

لجنة المكافآت والتعويضات

تتكون اللجنة من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها، ويراعى في اختيار أعضاء هذه اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي: -

- تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في البنك سنوياً، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس على 5% من الربح الصافي للبنك بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين
- تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالبنك للإدارة العليا والموظفين ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها
- تحديث لائحة المكافآت والتعويضات سنوياً وكلما دعت الضرورة إلى ذلك
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:
  - قيمة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بعد مقارنتها بما هو مقدم في المؤسسات المالية المحلية والإقليمية المشابهة
  - الأرباح والإنجازات التي حققها البنك خلال السنة المالية ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة
  - الظروف الإقتصادية والمالية خلال السنة المالية
  - مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا
  - مراعاة القوانين التي تحدد قيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمواد ذات العلاقة في النظام الأساسي لمصرف الريان
- عرض سياسة ومبادئ المكافآت على المساهمين في جمعية عامة للموافقة عليها وإعلانها للجمهور.

لجنة المخاطر والسياسات

تتكون اللجنة من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها، وتتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

إدارة المخاطر

أ. المخاطر التشغيلية

1. مراجعة مدى فعالية إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل
2. تقييم المخاطر الجوهرية الجديدة التي تؤثر على البنك
3. تحديد المخاطر الاستراتيجية الحديثة بما في ذلك من أمور مؤسسية مثل الأطر الرقابية وتطوير الأعمال وما شابه ذلك
4. مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر (Key Risk Indicators) وتحديد الأمور التي يجب أن تسترعي اهتمام مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي
5. مراجعة الخسائر التشغيلية المؤثرة
6. مراجعة جميع سياسات المخاطر بصورة سنوية

ب. مخاطر الإئتمان

1. مراجعة السياسات الإئتمانية بصورة سنوية
2. تأسيس ومراجعة صلاحيات التأمين عند اللزوم وعلى الأقل مرة سنوياً
3. اعتماد ومراجعة الحدود القصوى للتعاملات مع البنوك الأخرى والحدود القصوى للتعاملات في الدول الأخرى عند اللزوم وعلى الأقل مرة سنوياً
4. مراجعة المتأخرات والحسابات المتعثرة والتوصية بالمخصصات المناسبة لذلك
5. تقييم الشطب أو الإعادة إلى الربحية مقابل مستويات التخصيص
6. مراجعة ومراقبة الدعاوي المرفوعة وعمليات التحصيل

ج. مراقبة مخاطر السمعة وجميع المخاطر التي لم تتم تغطيتها أعلاه

سياسات البنك

دراسة وتطوير وتحديث السياسات التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية في العام 2019م:

الإجتماع الأول:	2019/4/15م
الإجتماع الثاني:	2019/9/8م
الإجتماع الثالث:	2019/12/8م

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

هيئة الرقابة الشرعية

بمراعاة مبادئ الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي لعام 2015م (تعميم رقم2015/68)، ووفقا للملحق (2) حول شروط المرجعية الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية، وافقت الجمعية العامة لمصرف الريان في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2017/4/2م على إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان للسنوات الثلاث 2017م - 2019م، وتشكيلة هيئة الرقابة الشرعية كالآتي:

فضيلة الشيخ / د. وليد بن هادي	**رئيس هيئة الرقابة الشرعية**
فضيلة الشيخ / د. عبد الستار أبو غدة	**عضو هيئة الرقابة الشرعية**
فضيلة الشيخ / د. محمد أحمين	**عضو هيئة الرقابة الشرعية**

يتضمن عمل هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان مراجعة العقود والإجابة عن الأسئلة الشرعية، ووضع الحلول للصعوبات التي قد تظهر عند التطبيق. كما تقوم الهيئة بالإشراف المباشر على أعمال مصرف الريان والإطمئنان على التطبيق الصحيح لما تقرره الهيئة، والتأكد من أن العمليات المصرفية قد تم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة.

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها وتقديم تقريرها عن كل سنة مالية إلى الجمعية العامة العادية في إجتماعها الدوري.

الإدارة التنفيذية لمصرف الريان

عين مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان واعتمد المناصب الرئيسية للإدارة التنفيذية التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة ، وذات الصلة بلجان المجلس (مثل رئيس إدارة التدقيق الداخلي والذي يتصل بلجنة التدقيق والإلتزام). ضمت تشكيلة الإدارة التنفيذية لمصرف الريان للعام 2019م كل من السادة:

عادل مصطفوي	الرئيس التنفيذي للمجموعة
أحمد شيخ	الرئيس التنفيذي للعمليات
خالد فخرو	مدير عام الإدارة الهندسية
محمد توصيف مالك	مدير عام الرقابة المالية
ناصر رئيسي	مدير عام شؤون الموارد البشرية والإدارية
هويدا عبد الله المهندي	مدير عام العمليات
محمد إسماعيل العمادي	مدير عام الخدمات المصرفية الشاملة
حمد الجمالي	مدير عام خدمات التجزئة والخدمات المصرفية الخاصة

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

شيدامبرام بتشابان	مساعد مدير عام تقنية المعلومات
ياسر كريم	مساعد مدير عام مخاطر الإئتمان
عادل عطية	مساعد مدير عام الرقابة الداخلية
محمود الأحمد	مدير تنفيذي - الخزينة
عبد المنعم الحسن	المستشار القانوني ورئيس الإدارة القانونية
محمد حسين	رئيس مخاطر نظم المعلومات
درير محمد	رئيس إدارة الإلتزام

اللجان الإدارية لمصرف الريان

شكلت الإدارة التنفيذية للبنك عدداً من اللجان الإدارية التي يشترك فيها المدراء ذوي الاختصاص وللتأكد من التنفيذ السليم للسياسات والإجراءات في البنك. وفيما يلي بعض اللجان الإدارية الرئيسية في البنك:

إسم اللجنة	نبذة عن عمل اللجنة
اللجنة الإدارية	إطلاع الطاقم الإداري على أحدث المستجدات وللمتابعة والتواصل ما بين الإدارات والتشاور في أعمال البنك
لجنة الأصول والخصوم	متابعة الأوضاع المتعلقة بالسيولة والنقد والتعامل معها
لجنة أمن وتوجيه تقنية المعلومات	للحفاظ على أمن التقنيات المعلوماتية المستخدمة في البنك ولمتابعة تحديثاتها والتشاور بشأن التقنيات الجديدة
لجنة الإئتمان ولجنة الإئتمان للمجموعة	لاتخاذ القرارات الإئتمانية ضمن صلاحياتها ولتحديث السياسات والإجراءات الإئتمانية
لجنة مكافحة الفساد	للتشاور فيما يتعلق بمكافحة مختلف أنواع الجرائم المالية والتعامل مع أحالات تطرأ ذات صلة بها
لجنة الموارد البشرية ولجنة التوظيف	لتحديث وتطوير إجراءات وسياسات التوظيف وللنظر في طلبات التوظيف

سياسات الرقابة الداخلية في مصرف الريان

يلتزم مصرف الريان في عمله بإتباع مجموعة من السياسات التي تشكل الإطار الرقابي على نهج البنك وكيفية إدارته والإشراف على الشؤون المالية ةالاستثمارات وما يتصل بها من معلومات، وهي أيضاً تحدد أطر وضوابط عمله في كافة الأنشطة، ويقوم مصرف الريان من خلال لجنة المخاطر والسياسات بشكل دوري -وعند الحاجة- بتحديث هذه السياسات، ومن ثم تعرض على المجلس لإعتمادها.
ويتبع مصرف الريان حالياً النسخ المحدثة من مجموعة واسعة من السياسات (غير السياسات المتعلقة بالحوكمة)، وتضم دون الحصر أو ترتيب معين ما يلي:

- سياسة الإئتمان
- سياسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة
- سياسة الإستثمارات
- سياسة الإلتزام
- سياسة حماية المبلغين

- سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب
- سياسة الإسناد الخارجي
- سياسة قبول العملاء
- سياسة تقييم مدى كفاية رأس المال الداخلية وإطار تنفيذها
- سياسة الحفاظ على السيولة التمويلية الاحتياطية
- سياسة إدارة المخاطر المتعلقة بالسيولة
- سياسة إدارة مخاطر السوق
- سياسة التعافي من الكوارث
- سياسة إدارة مخاطر العمليات
- سياسة الأمن السيبراني
- إطار الأمن السيبراني
- سياسة حماية أمن المعلومات
- سياسة الحفاظ على استمرارية الأعمال
- سياسة تقنية المعلومات
- إجراءات البنية التحتية الرقمية وإصدارات الأنظمة الرقمية
- سياسة معايير تغيير الإدارة
- معايير إدارة الأنظمة الرقمية للمشاريع
- سياسة معايير تطوير التطبيقات
- سياسة منهجية إختبار الأنظمة الرقمية
- سياسة قواعد السلوك المهني
- سياسة الموارد البشرية
- سياسة إدارة الخصوم والأصول والخزينة
- سياسة التدقيق الداخلي
- السياسة المتعلقة بالشريعة
- السياسة المتعلقة بالحوكمة
- سياسة إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
- سياسة عمليات الفروع
- السياسة المالية

تقيد مصرف الريان بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق

يلتزم مجلس إدارة مصرف الريان بمبدأ الشفافية في عمله وواجباته بإتجاه حملة الأسهم وفي كل ما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام عن كل ما قد يؤثر على الأداء المالي للبنك أو حركة سعر سهمه، فمعلومات أعضاء مجلس الإدارة قد تم تزويد هيئة قطر للأسواق المالية بها بالإضافة إلى بورصة قطر، مع بيان رقم المساهم لكل منهم (والذي يمكن من خلاله الاطلاع على ملكيتهم للأسهم)، كما أن ميثاق المجلس قد فصَّل مسؤوليات المجلس ولجانه.

ومن جهة أخرى يحرص المجلس على تزويد بورصة قطر بالبيانات المالية والإيضاحات كما حددتها بورصة قطر، ويقوم بنشر بياناته المالية فور إعتمادها من قبل مجلس الإدارة وفقاً لما ورد في قانون الشركات التجارية وتعليمات مصرف قطر المركزي ولائحة بورصة قطر وتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية.

وتصدر البيانات المالية مشفوعة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي، الذي يؤكد في تقريره أن التقارير والبيانات المالية لمصرف الريان قد جاءت مطابقة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية. وأنه قد حصل على كافة البيانات والمعلومات الضرورية لأداء عمله.

ويتم نشر البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي على كل من موقع البنك على الإنترنت وموقع بورصة قطر وفي الصحف المحلية وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمصرف الريان وقانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م.

تقيد مصرف الريان بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها

يولي مجلس الإدارة إنتباهاً خاصاً لوضع أنظمة الرقابة الداخلية بتحديد واضح لمسئولياتها بما في ذلك وضعها في الهيكل التنظيمي وعلاقتها ببقية الإدارات والوظائف بالشكل الذي يؤمن لها الإستقلالية والفاعلية اللازمة وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير لمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في إطار سياسة واضحة وكافية ودليل للإجراءات وإجراء مراجعة سنوية لهذه السياسة والتأكد من أن تتضمن مهام التدقيق الداخلي مراجعة أنشطة مسؤول مراقبة الإلتزام. كما تقوم الإدارة التنفيذية بالتعاون والتنسيق مع مسؤول مراقبة الإلتزام بإتخاذ الإجراءات التصحيحية والتأديبية اللازمة في حال اكتشاف أية مخالفات ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المواضيع المتعلقة بسياسة وإجراءات الإلتزام بما يساعد على تطويرها.

إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية والإستثمارات

يقوم البنك بتحديد المخاطر التي قد يواجهها وطرق تقييمها وإدارتها وتحليل عوامل المخاطر ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغييرات الجذرية أو الغير متوقعة عبر لجانه الإدارية؛ ويشكل كل من

مسؤولي إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإلتزام المستوى الأول من أدوات الإدارة التي تستخدمها في متابعة ذلك بالإضافة إلى التأكد المعقول من الإمتثال للتوجيهات من الجهات الرقابية. ويرفع كل منهم التقارير مباشرة - متى ما لزم - إلى كل من رئاسة الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة عبر لجانه وبذلك يكون مجلس الإدارة على إطلاع على نتائج وأعمال الرقابة الداخلية والتي تشمل :

- منح وتقييم الإئتمان
- الإستثمار
- السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر كفاية رأس المال
- مخاطر التركزات
- مخاطر الصرف الأجنبي
- مخاطر أسعار الفائدة
- التسعير
- الربحية والموازنات
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- التأمين على الأصول
- الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة
- الإلتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات الإشرافية
- التدقيق الداخلي والخارجي
- تقييم الأداء
- الإفصاحات لجميع الجهات المعنية
- مخاطر العمليات والمحاسبة
- المخاطر القانونية

بالإضافة إلى تطبيق البنك للسياسات الخاصة بشؤون العاملين وسلوكيات وأخلاقيات العمل، وغيرها من السياسات التي تتم مراجعتها لضمان الإلتزام بأفضل الممارسات والإلتزام بمتطلبات الجهات الرقابية في ذلك. ومن ثم تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة لأداء كل من مسؤولي المخاطر والإلتزام لتقديم تأكيد معقول للجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس الإدارة بأن تلك المهام يتم أداؤها على مستوى مقبول من الكفاءة وللتنويه بأي أمور تسترعي الاهتمام فيما يتعلق بذلك. كما أن أنشطة مصرف الريان تخضع بكاملها إلى ضوابط تحددها السياسات الرئيسية التي يعتمدها مجلس الإدارة مباشرة أو عبر لجانه. وكذلك يتم تقييم أداء الإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية ويتم تسجيل عدد المرات التي أخطر فيها المجلس بالمسائل المتعلقة بها والطريقة التي تمت بها معالجتها.

ولم تطرأ عن نتائج أعمال الرقابة الداخلية سوى مسائل رقابية إعتيادية تعامل معها كل من مسؤول الإلتزام ومسؤول المخاطر بشكل روتيني بحسب السياسات المتبعة بما لم يتطلب تدخل المجلس.

وتسعى الإدارات الرقابية بإستمرار لإكتشاف أي إخفاق محتمل في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي قد تؤثر على الأداء المالي لمصرف الريان وهي المسؤولة عن متابعة الإجراءات التي تأخذها الشركة في معالجة الإخفاق.

أعمال الرقابة الداخلية موزعة ما بين الإدارات الرقابية حيث أنها هي من تقوم بإجراء فحص دائم وشامل ورفع التقارير بإستمرار للإدارة التنفيذية حول الملاحظات والمخالفات لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ولم تظهر أي حالة طارئة تؤثر أو من المحتمل أن تؤثر على الأداء المالي للبنك.

عمليات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة

تقع على مجلس إدارة مصرف الريان مسؤولية إدارة المخاطر، ولقد منح المجلس بدوره الإدارة التنفيذية صلاحية إتخاذ القرارات اللازمة للرقابة اليومية على المخاطر وإدارتها عبر ضوابط محددة .. تضمن د الإدارة السليمة للمخاطر في البنك.

الرقابة الرشيدة على إدارة المخاطر تنبع من مجلس الإدارة وتدار على مستوى الأقسام، ويتم ذلك عبر عدة وسائل منها التقارير الإدارية الأسبوعية والشهرية وتقرير مؤشرات المخاطر الرئيسية وسجلات مخاطر البنك، كما تقوم الإدارات بوضع معايير خاصة بها للحفاظ على المخاطر عند الحدود المقبولة ضمن الحدود القصوى المعتمدة. ويتم وضع الحدود القصوى لتناسب مستوى تقبل المخاطر ومدى أهميتها إما من قبل اللجنة المختصة التابعة لمجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية المختصة (بحسب صلاحياتها الممنوحة لها) أو من قبل كل من الأقسام المعنية (ضمن الحدود القصوى الرئيسية المحددة لهم) لتقديم خدمات ذات مخاطر تم تخفيفها بشكل مقبول. ولقد قام البنك بتشكيل هيكل ملائم من اللجان ذات عدة مستويات مناسبة من مستوى المجلس وحتى مستوى الإدارات.

يتبع مصرف الريان نموذج إدارة مخاطر على مستوى المنظومة يعتمد على «ثلاثة خطوط دفاعية» حيث تكمن الصلاحيات والمسؤوليات المناسبة في كل خط من الخطوط الدفاعية وتقوم لجان البنك بشتى مستوياتها بحسب ما فوضت به من أعلى مستوى عند مجلس الإدارة نفسه ومروراً باللجان التابعة لمجلس الإدارة مباشرةً وحتى لجان الإدارة التنفيذية والموظفين.

تتم إدارة المخاطر عبر إدارات متعددة يرأسها خبراء مثل الرئيس التنفيذي لادارة المخاطر ورئيس الإلتزام ورئيس التدقيق الداخلي. حيث تقوم تلك الإدارات بتحديد وتقييم وتقديم الاستشارة وتُراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة.

وتتمثل أهداف الرقابة الداخلية في حماية أصول المصرف، والرقابة على إستخدام الموارد المتاحة، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية ، وتحديد السلطات والمسؤوليات والتقيد بها، وإتباع سياسة واضحة في إختيار الموظفين على مختلف الأصعدة الإدارية.

الإجراءات التي يتبعها مصرف الريان لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي يواجهها

يعتمد مصرف الريان على طاقم الإدارة التنفيذية ولجانه والسياسات والإجراءات المبنية عليها لتحديد وتقييم المخاطر والتعامل معها، وفيما يلي النقاط الرئيسية بخصوص ذلك:

إختبارات الضغط

قياس ورصد ومراقبة شتى أنواع المخاطر أمر حيوي لضمان صحة المؤسسات المصرفية والنظام المالي ككل. وفي هذا السياق تستخدم إختبارات الضغط بشكل واسع من قبل المؤسسات المالية الدولية فضلاً عن الجهات التنظيمية خاصة في الآونة الأخيرة للتأكد من قدرة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على الصمود أمام مختلف عوامل المخاطر. وتكمن الفكرة وراء إختبارات الضغط هذه في تقييم تأثير أحداث إستثنائية ولكن معقولة على الموقف المالي للبنوك والكيانات المالية الأخرى. حيث تم وضع مجموعة من الأساليب الفنية الكمية التي يمكن تقسيمها إلى فئتين: إختبارات الحساسية وإختبارات السيناريو.

إمتثالا للتعليمات الرقابية من قبل مصرف قطر المركزي و الخاصة بموضوع لجنة بازل يقوم البنك بإجراء إختبارات الضغط لتغطية كافة المخاطر التي تؤثر على البنك بشكل منفرد (Firm Specific Scenarios) والتي تشمل المخاطر الإئتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأيضا يقوم البنك بإجراء إختبارات الضغط لتغطية المخاطر التي تؤثر على الإقتصاد بشكل عام والنظام المالي ككل (Macro-economic Scenarios).

إن هذه الإختبارات التي تجريها إدارة المخاطر بهدف قياس قدرة البنك على تحمل الخسائر المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الإقتصادية في المستقبل تبدأ بما يسمى بالسيناريو الأساسي، أو سيناريو إستمرار الأوضاع الحالية على ما هي عليه، وعدة سيناريوهات بديلة تختلف في درجة حدة الفروض القائمة عليها. وبصفة خاصة تحاول هذه الاختبارات التأكد من أن البنك سوف تكون لديه موارد رأسمالية كافية لمواجهة الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها في حال تحقق السيناريو الأسوأ من بين هذه السيناريوهات. وهكذا يتمكن البنك من تقديم تصور واقعي عن مدى

حساسيته وقدرته على مواجهة الصدمات المحتمل حدوثها في الإقتصاد، إذا ما تطورت الأوضاع الإقتصادية على النحو الأسوأ، وتقييم قدرته على إستيعاب الصدمات المختلفة الناجمة عن مخاطر الإئتمان والأسواق، وتجرى هذه الإختبارات على كل البنك بناء على البيانات المالية الحالية و البيانات المالية المتوقعة للخمسة سنوات القادمة والمعلومات التي يتم تجميعها من قبل إدارة الرقابة على المخاطر التي تحيط بالبنك.

إختبارات الضغط المصرفي تساعد على اتخاذ الإجراءات المناسبة وتحدد إذا ما كان وضع البنك متين، وذلك عبر التأكد من أن أصول البنك كافية لتمويل إلتزاماته وتغطية خسائره المستقبلية في أسوأ إفتراض، ومن ثم تمكنه من أن يستمر في دوره كوسيط مالي، وبدون مساعدة حكومية، أو مدى حاجته إلى مساعدة من الحكومة لكي يستمر في العمل، أي إحتياجه إلى المساعدة الحكومية من خلال تقديم أموال لمساندته، أو أن يسعى للبحث عن مصادر للتمويل في سوق التمويل الخاص، بما في ذلك إحتمال دفعه نحو الإندماج. وهي كلها فرضيات تعزز من قدرة الإدارة على التحوُّط وتوفير خيارات مدروسة في حال تطور أي أحداث سلبية.

ولقد التزم البنك بجميع تعليمات المصرف المركزي المتعلقة بإختبارات الضغط، كما إلتزم البنك بتقديم التقارير المطلوبة لذلك.

المخاطر الإئتمانية

تعتبر المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً في ظل زيادة حدة المنافسة وحجم المعاملات المصرفية والتطور التقني والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخر، وعليه فان إدارة مجمل المخاطر المحتملة تعتبر من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراريته في السوق المصرفية مما يعود بعوائد مرضية ومخاطر قليلة.

تعتبر السياسات الإئتمانية التي يضعها البنك محور عملية إدارة مخاطر الإئتمان. لذا يحرص البنك على تطوير آلية شاملة لتقييم الإئتمان، وذلك بوضع سياسة إئتمانية شاملة تمثل الإطار الذي يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الإئتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة وتوفير المرونة الكافية.

يتم منح التسهيلات الإئتمانية بناءاً على نظام تقييم داخلي قياسي يعتمد على مجموعة من الشروط والضوابط من بينها خبرة العميل وكفاءته المالية ووجود مصادر سداد كافية ومعتمدة، ، تناسب شروط التمويل مع الغرض من التمويل، تحديد وتقييم مخاطر التمويل، ووجود ضمانات كافية تكفل للبنك إسترداد حقوقه- في حال تعثر أو توقف العميل عن السداد- بدون أية خسائر.

كما أنه يتم منح الائتمان المصرفي عن طريق موافقة لجان الإئتمان في البنك والتي تتكون من أربعة لجان بحسب حجم التسهيلات المطلوبة كما يلي:

- لجنة إئتمان التجزئة (الموافقة لحد أقصى: 15 مليون ريال قطري)
- لجنة إئتمان المجموعة (الموافقة لحد أقصى: 150 مليون ريال قطري)
- اللجنة التنفيذية (الموافقة لحد أقصى: 300 مليون ريال قطري)
- مجلس الإدارة (موافقة على حدود أكثر من 300 مليون ريال قطري)

وبالتالي ليست هناك صلاحيات فردية للتمويل غير الشخصي.

أما التمويل الشخصي فهو التمويل الممنوح للأفراد بحد أقصى 2 مليون ريال قطري (بحسب تعليمات مصرف قطر المركزي). وتتم مراقبة عمليات التمويل الشخصي عبر نظام مركزي آلي خاص بالبنك للرقابة على القروض الممنوحة للأفراد، حيث يقوم الموظف بإدخال طلب التمويل، ومن ثم يقوم مدراء الفروع أو نوابهم بحسب صلاحياتهم بمراجعة الطلب وفي حال الموافقة عليه يتم تمريره إلى إدارة العمليات للقيام بمنح التمويل؛ وفي حال وجود أي استثناءات يتم رفع الطلب إلى لجنة إئتمان التجزئة.

إدارة مخاطر الإئتمان

تقوم إدارة مخاطر الإئتمان بمصرف الريان بعدة إجراءات يتم من خلالها تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال ما يلي:

معايير إدارة المخاطر الإئتمانية

تم وضع معايير إئتمانية تتضمن ما يلي:

1- تحديد نوع الإئتمان الممكن منحه للعملاء حسب القطاعات (الإقتصادية).
2- وضع حدود قصوى لمنح الائتمان المجموعة الإئتمانية الواحدة وأسس تسعير الإئتمان.
3- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقييمها والعلاقة بين حجم الإئتمان وقيمة الضمانات وإتخاذ الإجراءات التحوطية للحفاظ عليها مثل التأمين والتقييم الدوري للضمانات.
4- وضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الإئتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للإئتمان وقواعد تصنيفه وتكوين المخصصات.
5- تحديد درجة المخاطر التي يوافق مجلس الإدارة/البنك على الدخول فيها أثناء عملية التمويل.
6- إعداد توصيات إئتمانية مستقلة عن توصيات وحدات العمل(Business Units).

7- الافصاح عن كل المعلومات الخاصة بالعميل للجنة الإئتمانية بكل شفافية حتى يتسنى لها إتخاذ القرار الائتماني الصحيح.

8- تطوير دور وحدة إدارة ومراقبة الإئتمان لمتابعة اكتمال كل الوثائق والضمانات المطلوبة حسب توصية اللجنة الإئتمانية لتفعيل الحدود في نظام للبنك.

9- قام مصرف الريان مؤخرا بتطبيق نظام داخلي من شركة Moody's لتقييم مخاطر العملاء البنك من كل القطاعات (Corporate, SME, Private Banking & HNW Individuals) وذلك بهدف وضع آلية شاملة لنظام تقييم مخاطر الائتمان تتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي يجب القيام بها عند تقييم العملاء. وتعتبر هذه السياسة محور عملية قياس، وإدارة مخاطر الائتمان حيت أن تقيم العملاء يتم بناءاً على نظام قياسي يعتمد على مجموعة من الضوابط وذلك للحفاظ على المخاطر عند الحدود المقبولة.

10- إتباع إجراء إختبار الضغط على التسهيلات الإئتمانية لتعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر وتوفير أدوات مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى وذلك بهدف الوصول إلى التقييم الشامل للمخاطر الإئتمانية.

تطبيق إجراءات سليمة لتحديد مخاطر الإئتمان

يتم تطبيق الإجراءات السليمة لمنح الائتمان وتتضمن الآتي:

1- وجود طلب تمويل موقع من العميل أو المفوض بالتوقيع.

2- الحصول على المعلومات والمستندات الكاملة لإجراء تقييم ومراجعة شاملة للعميل ولنوعية المخاطر المرتبطة بطلب الإئتمان وإمكانية تصنيفه إئتمانيا وفقا لنظام التصنيف الداخلي للبنك

3- معرفة الغرض من الإئتمان وسمعة العميل وخبرته ومركزه في السوق (ضمن القطاع الإقتصادي).

4- دراسة المخاطر الحالية والمستقبلية للعميل وللقطاع، ومدى الحساسية للتطورات الإقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية.

5- تقييم مصادر السداد ومدى إلتزام العميل بسداد إلتزاماته السابقة.

6- إستيفاء الضمانات المطلوبة وتقييمها.

7- تحليل الوضع المالي للعميل من خلال ميزانيات حديثة ومدققة.

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

8- الإستعانة بتقارير مركز قطر للمعلومات الإئتمانية لتقييم كفاءة والجدارة الإئتمانية للعميل ووفائه بإلتزاماته وتقرير مصرف قطر المركزي لمعرفة حجم مديونية العميل مع البنوك الاخرى.

9- تحديد سقوف إئتمانية حسب القطاعات الإقتصادية والمناطق/الدول إستناداً على درجة التصنيف الإئتماني للدولة.

10- مراعاة الحد الأقصى من نسبة السقف الإئتماني الممكن منحه إلى نسبة حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد أو المجموعة وإجمالي العملاء وذوي العلاقة وذوي المصالح المتداخلة مع البنك.

11- مراعات تعليمات مصرف قطر المركزي بخصوص منح التمويل.

12- الموافقة على الإطار لاختبارات الضغط يتناول السياسة والهيكل والمنهجية لضمان التعريف والتحديد المناسب للعوامل المتصلة بالمخاطر الإئتمانية وتحديد المسؤوليات المتصلة بها ونتائجها وعرضها على اللجان المختصة للمساعدة في إتخاذ القرارات.

إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعته

إجراءات التعامل مع الإئتمان ومتابعته تشمل ما يلي:

1- وجود ملفات لحفظ الموافقات الإئتمانية والمستندات المرفقة وتحديث بياناتها بشكل دوري.

2- متابعة تنفيذ الإئتمان حسب موافقة وتوصيات اللجنة الإئتمانية المختصة والتأكد من مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية وتوافر/كفاية الضمانات المطلوبة.

3- متابعة إستخدام العملاء للحدود الائتمانية الممنوحة وذلك برفع تقارير بشكل دوري عن كامل محفظة الإئتمان.

4- تصنيف الإئتمان داخلياً والذي يساعد على منح وتسعير الإئتمان ومتابعة جودته، تحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركزات الإئتمانيــة، وتحديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.

5- إصدار تقارير على القطاعات المتعثرة لوحدة العمل لإتخاذ الإجراءات اللازمة.

6- اصدار التقارير الدورية وافادة وحدات العمل والإدارة بكل ما يلزم.

7- تعتبر وحدة إدارة الإئتمان وحدة مستقلة عن وحدة مراجعة الإئتمان، وتتمثل مهامها في مراجعة الضمانات والشروط والعقود وإستكمالها قبل منح التسهيلات، بما في ذلك متابعة جميع الحدود الممنوحة على النظام وتحديثها وكذلك إستخدامها وإصدار التقارير اللازمة.

إجراءات الرقابة على مخاطر الائتمان

تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:-

1- وجود رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الإستثناءات في السياسات الإئتمانية/الإجراءات الإئتمانية، الحدود الإئتمانية، و/أو التعليمات الرقابية.

2- وجود وحدة التحصيل لإكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعثرة وإتخاذ الاجراءات الملائمة لمعالجتها في وقت مبكر حيث يتم اعداد تقرير بشكل دوري عن وضع الحسابات المتعثرة وإفادة الجهة المسؤولة باتخاذ اللازم .

3- المراجعة الدورية لصلاحيات المفوضين بالتوقيع على الإئتمان ووثائقه.

4- تطوير السياسة الإئتمانية بشكل دوري للبنك لتتماشى مع كل المستجدات والمتغيرات بهدف تحسين ادارة المخاطر.

5- يقوم البنك وبشكل منتظم بمراجعة جميع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة ومراقبة أداء القطاعات و حدود التركزات المالية لكل قطاع. كما يقوم البنك بمتابعة كافة التسهيلات والزيادات ومتابعة الضمانات وإكتمالها، والعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت الملائم. من ناحية أخرى يقوم البنك بمراجعة التسهيلات غير المستغلة، ورفع التوصيات -إن وجدت - إلى الجهات المعنية.

6- خلق ارضية مشتركة بين إدارة المخاطر ووحدات العمل ذات العلاقة لتبادل المعلومات ونشر الثقافة الإئتمانية مستمدة من إستراتيجية البنك لإدارة المخاطر.

7- أنشطة إدارة المخاطر تكون مستمرة ودائمة التطور وترتبط باستراتيجية البنك.

8- تبني وإستخدام أنظمة لتقييم مخاطر العملاء وبمايتوافق مع متطلبات بازل وتعليمات مصرف قطر المركزي.

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

مخاطر السوق

لم يتغير جوهر أسلوب البنك في التعامل مع مخاطر السوق لأنه يعتمد على رصد مخاطر السوق بإستخدام أحدث الأسس المصرفية معتمداً على توجيهات مصرف قطر المركزي ومبادئ بازل ومستخدماً خبرات موظفين ذوي خبرات وكفاءات عالية وعالمية.

ومن أجل معالجة وتقليل هذه المخاطر بشكل عام يقوم البنك بتنويع نشاطاته في مختلف البلدان والقطاعات والمنتجات وشرائح العملاء والقيام باتخاذ خطوات إستباقية لإدارة هذه المخاطر.

كما يقوم الموظفون المعنيون بمراقبة مجموعة من المخاطر المرتبطة بالسوق مثل مخاطرأسعار الصرف الأجنبي، مخاطر أسعار الربحية، مخاطر التسعير، مخاطر السيولة، مخاطر الإستثمارات العامة، ومراقبة النسب المصرفية المحددة من قبل مصرف قطر المركزي من نسب سيولة و نسب كفاية رأس المال، بالإضافة الى مراقبة نسب الإستقرار و التركزات في ودائع العملاء، ويصدر مصرف الريان تقارير داخلية يومية وأسبوعية وشهرية للإدارة لتساعدها على اتخاذ القرارات السليمة ومراقبة مخاطر السوق. ويتم التعامل مع المستجدات حسب ما يلزم.

تشمل هذه التقارير تقارير يومية، كتقرير مؤشرات الإنذار المبكر لمخاطر السوق و السيولة، وتقريراً يومياً عن الخزينة، بالإضافة إلى التقرير الشهري للجنة الأصول والخصوم الذي يوضح وضع الميزانية، النسب المصرفية وإختبارات الضغط على الميزانية، وتحليل الفجوات في الأصول والخصوم، وتقوم لجنة الأصول والخصوم المتكونة من الإدارة العليا بمناقشة هذا التقرير في إجتماعها الشهري وإتخاذ ومتابعة القرارات.

الحدود الإئتمانية الممنوحة للبنوك والدول

إلتزاماً بتعليمات مصرف قطر المركزي وضمن سياسة البنك الإئتمانية، يتم تحديث الحدود الإئتمانية للبنوك التي يجري التعامل معها، وكذلك الحدود الإئتمانية للدول التي تقع فيها هذه البنوك حسب تصنيفها. ويعتمد المجلس هذه الحدود بعد دراستها حسب المقتضيات التي تفرضها الأوضاع الإقتصادية السائدة وتقدم بعد إعتمادها إلى مصرف قطر المركزي.

مخاطر التشغيل

سعياً من مصرف الريان لتقليل إحتمالات الخسائر من المخاطر التشغيلية ، قام مصرف الريان بإعتماد وتطبيق سياسات وإجراءات منهجية لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة الأنظمة والتبليغ عن نقاط الضعف فيها. وتشمل ضوابط تلك السياسات والإجراءات الفصل بين الواجبات بشكل فعال، وتقييد صلاحيات الدخول

على النظام ، واعتماد إجراءات فعالة لتفويض الصلاحيات وإجراء التسويات، والتعليم المستمر للموظفين والتقييم المستمر للأداء، كما يستخدم مصرف الريان نظاماً متخصصاً لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك مخاطر قواعد البيانات والخسارة.

الحد من مخاطر التشغيل

مصرف الريان مهتم جدا بالجهود المبذولة للحد من مخاطر التشغيل وإدارتها ويشجع إتباع أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر. وفي مصرف الريان يتم تطبيق البرامج والضوابط التي لها القدرة على الحد من التعرض لحدث معين، أو تكراره أو مدى خطورته؛ ويتم اختبار ضوابط مصرف الريان من أجل معرفة ما إذا كانت هذه الضوابط تحد فعلا من المخاطر، أو أنها تحوّل التعرض من ناحية معينة من مخاطر التشغيل إلى قطاع أعمال آخر.

أفضل التطبيقات المتبعة للحد من المخاطر التشغيلية والمتعلقة بالأنظمة

- الحفاظ عل شهادة ISO22301 العالمية في إدارة إستمرارية العمل من خلال الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية.
- الحفاظ على نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) من خلال تجديد شهادة ISO27001 لأمن المعلومات.
- استخدام نظام إلكتروني متخصص SAS لإدارة المخاطر التشغيلية: لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك تتبع وتحليل الحوادث والخسائر التشغيلية.
- استخدام نظام الرقابة على التحويلات المصرفية للتأكد من عدم وجود أسماء فيها تظهر في أي من القوائم المحظورة والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ودمج هذا النظام مع نظام SWIFT لكي يعترض أية أسماء مشكوك فيها في نفس وقت تنفيذ الحركات.
- رصد حالات الإحتيال على نحو استباقي لمنع أي معاملات مشبوهة: حيث تعمل وحدة متخصصة على رصد حالات الاحتيال على مدار 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع لكشف ومنع عمليات الاحتيال على بطاقات الإئتمان والصراف الآلي.
- حماية بيانات البنك الهامة على نحو استباقي تحوطاً لأي حالات طوارئ، وذلك بتوفير مركز للتعافي من الكوارث عبر شركة «ميزة» في واحة العلوم والتكنولوجيا بقطر، والإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات الهامة في مركز قطر للبيانات وأخرى في مدينة «نيس» بفرنسا.
- استخدام نظام متطور لمنع محاولات التصيد Malware Prevention System .

- إجراء اختبارات الإختراقات الأمنية Vulnerability Tests على أنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- المشاركة بنجاح في التدريب على مكافحة حوادث أمن المعلومات Cyber Security Drill الذي تم تنظيمه من قبل وزارة المواصلات والاتصالات Ministry of Transport & Comunication.
- الإستمرار في زيادة قاعدة مستخدمي نظام المخاطر التشغيلية.
- استخدام نظام مراقبة أحداث أمن المعلومات SEIM على مدار 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع .

كما تتم تغطية بعض المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو تخفيفها أو القبول بها عبر عمليات التأمين المختلفة.

التصنيف الإئتماني لمصرف الريان

التصنيف على المدى البعيد	التصنيف على المدى القصير	التطلع المستقبلي
A1	P1	مستقر

أصدرت وكالة موديز تقريرها المحدث حول تصنيفات مصرف الريان في 31 أكتوبر 2019 والذي حدد تصنيف A1/Prime-1 إلى مصرف الريان (Q.P.S.C.) (مصرف). ويأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار احتمالا كبيرا جدا لحصول البنك على دعم من حكومة قطر المصنفة (Aa3 مستقرة) ، وهو ما يترجم إلى أربعه درجات ترفيع لتصنيف البنك علي المدى الطويل من) baa2التقييم الائتماني الأساسي)

ويعكس التقييم الائتماني الأساسي baa2 العوامل الآتية :

(1) قوة العلامة التجارية في دولة قطر .

(2) الجودة العالية للأصول على مدى السنين .

(3) الربحية الصلبة والمستقرة التي تدعم الرسملة العالية لمصرف الريان .

ومع ذلك ، فان نقاط القوه المذكورة أعلاه تتأثر بالعوامل التالية :

(1) اعتماد مصرف الريان على الإدارة التنفيذية فيما يخص ترويج الأعمال .

(2) التركز العالي في الأصول والمطلوبات .

(3) الضعف في التمويل والسيولة.

مراقب الحسابات «المدقق الخارجي»

وافقت الجمعية العامة العادية لمصرف الريان المنعقدة بتاريخ 25 فبراير 2019م بموجب قرارها رقم (8) على تعيين مراقب الحسابات السادة/ **ديلويت** «Deloitte» لتدقيق حسابات البنك والشركات التابعة له للعام 2019م (ما عدا بنك الريان بالمملكة المتحدة حيث أن له مراقب حسابات خاص به) وذلك بتوصية إلى مجلس الإدارة من لجنة التدقيق والإلتزام (التي اختارات عرضهم من بين عدد من العروض) وبناء على قرار الجمعية العامة والحصول على موافقة مصرف قطر المركزي بهذا الشأن.

ولقد تم إختيار السادة ديلويت «Deloitte» بناء على تطبيقهم أفضل المعايير المهنية وعلى حفاظهم على إستقلاليتهم والإمتناع عن أي علاقات فيها تضارب في المصالح. ويقوم المدقق الخارجي بحضور الجمعية العامة حيث يقدم تقريره السنوي ويرد على الإستفسارات.

مهام مراقب الحسابات

يقوم مراقب الحسابات (المدقق الخارجي المستقل والمؤهل بإجراء تدقيق خارجي مستقل سنوي ومراجعات ربع سنوية. ويهدف التدقيق المذكور إلى تزويد مجلس الإدارة والمساهمين بتأكيد موضوعي أن البيانات المالية تعد وفقاً لنظام الحوكمة وللقوانين واللوائح ذات الصلة والمعايير الدولية التي تحكم إعداد المعلومات المالية وأن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ومن كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

ويتعين على المدققين الخارجيين التقيد بأفضل المعايير المهنية، ويلتزم مصرف الريان بعدم التعاقد معهم لتقديم أي إستشارات أو خدمات قد ينتج عنها تضارب في المصالح، ولذا يعتبر المدققون الخارجيون مستقلين تماماً عن مصرف الريان ومجلس إدارته، وليس لديهم إطلاقاً أي تضارب في المصالح في علاقاتهم مع مصرف الريان.

ويعتبر المدققون الخارجيون مسؤولين أمام المساهمين ويدينون لمصرف الريان بواجب بذل العناية المهنية المطلوبة عند القيام بالتدقيق، كما يتوجب على المدققين الخارجيين إبلاغ الهيئة وأي هيئات رقابية أخرى في حال عدم اتخاذ المجلس الإجراء المناسب فيما يتعلق بالمسائل المثيرة للشبهة التي أثارها المدققون أو حددوها.

حقوق المساهمين

يحرص مجلس إدارة مصرف الريان على حماية حقوق مساهميه وفقاً لما هو محدد في القوانين واللوائح ذات الصلة والنظام الأساسي لمصرف الريان، والذي نص على أن كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات المصرف وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في النظام. كما يسمح للمساهمين إستعمال حقهم في التصويت بالوكالة.

كما أن للمساهمين وأصحاب المصالح حق تقديم المقترحات والشكوى والتظلم، ويمكن لهم ذلك عبر عدة وسائل مثل مركز الاتصالات أو أو البريد الإلكتروني أو عبر الحضور شخصياً إلى أي من فروع البنك، ويقوم البنك بتسجيل ذلك والتأكد من أن يصل إلى الأشخاص والجهات المعنية المناسبة كما لزم وأن يتم الرد عليه بشكل مقبول واتخاذ ما لزم من إجراءات.

سجل المساهمين

تحتفظ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية بسجلات المساهمين في الشركات المدرجة، ونظراً لتغير بيانات المساهمين لحظة بلحظة مع تداولات السوق تقوم الشركة بتوفير المعلومات للبنك لمرة واحدة شهرياً، وفي الحالات التالية:

1- عند انعقاد الجمعية العامة العادية أو الغير عادية
2- عند توزيع الأرباح
3- عند عمليات الإندماج أو الإستحواذ
4- عند زيادة رأس المال من خلال الإكتتاب
5- عند تحول الشركة إلى صفة قانونية أخرى
6- أي حالات أخرى تقررها هيئة قطر للأسواق المالية

ويطلب مصرف الريان بيانات المساهمين من الشركة المذكورة في أي وقت آخر كلما كانت هناك حاجة لذلك، وتعتمد هذه البيانات لتسجيل الحضور في الجمعيات وكذلك لتوزيع الأرباح على المساهمين.

الحصول على المعلومات

يتيح الموقع الالكتروني لمصرف الريان على الشبكة www.alrayan.com كافة البيانات المهمة والمعلومات الخاصة بمصرف الريان والتي تسهل الاطلاع على مجموعة كبيرة من المعلومات التي تهم المساهمين والعملاء وأصحاب المصالح الأخرى، وتتوفر بشكل رئيسي في القسم الخاص بـ«علاقات المستثمرين».

تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين

يلتزم مصرف الريان بإعتماد وإعلان قواعد وإجراءات عامة تحكم دخوله في أي صفقة تجارية مع طرف ذي علاقة، وذلك مذكور ضمن كل من سياسة الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة. وفي مطلق الأحوال يمتنع مصرف الريان عن الدخول في أي صفقة تجارية مع طرف ذي علاقة، أو التعاقد معه، إلا مع المراعاة التامة لسياسة الشركة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة. ويجب أن تضمن هذه السياسة مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح، وأن تشترط الموافقة على أي صفقة مع طرف ذي علاقة من قبل أكثرية أصوات المساهمين على أن لا يشارك الطرف المعني ذو العلاقة في التصويت.
وفي حال طرح أي مسألة تضارب مصالح أو صفقة تجارية بين مصرف الريان وأحد أعضاء المجلس أو أي طرف ذي علاقة - له علاقة بهذا العضو - خلال إجتماع المجلس، تتم مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني والذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على الصفقة. وبأي حال يجب أن تتم الصفقة وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاري بحت، ويجب ألا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة البنك.
وقد قام البنك بإعداد سياسة تنظيم تعارض المصالح بمصرف الريان.

قواعد السلوك المهني

وضع مصرف الريان سياسة خاصة بقواعد السلوك المهني يخضع لها جميع العاملين بالبنك، وتنطبق بالتساوي على أعضاء مجلس الإدارة وتعتبر جزء من الإقرارات التي يقدمونها للبنك. إن قواعد السلوك المهني توضح ما يجب أن يدركه ويعيه كل فرد منهم على حده فيما يتعلق بالسلوكيات والمعاملات التي تؤثر على مصالح البنك وأدائه المالي.

المعاملة المنصفة للمساهمين وممارسة حق التصويت

ينص النظام الأساسي لمصرف الريان على أن لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة، ويمثل المساهمين القصر والمحجور عليهم النواب عنهم قانوناً في حين يمثل الأشخاص الإعتبارية الأشخاص المفوضين من قبلها بموجب تفويض خطي منظم وفقاً للأصول القانونية.

كما نص النظام الأساسي على حق المساهم الذي يحضر إجتماع الجمعية العامة في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى مراقبي الحسابات ، ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين وإستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ.

كذلك نص النظام الأساسي لمصرف الريان على أن لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يحرص مصرف الريان على تطبيق مبدأ إعطاء المساهمين معلومات عن المرشحين إلى عضوية مجلس الإدارة قبل الإنتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى.

ووفقاً لتعليمات وزارة الإقتصاد والتجارة الواردة في تعميمها المنشور بتاريخ 2016/02/23م وبناءً على قرار هيئة قطر للأسواق المالية؛ فإن التصويت في إنتخابات مجالس إدارة الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي سيكون على النحو الوارد في المادة رقم (96) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015م:
«يكون للسهم الواحد صوت واحد يمنحه المساهم لمن يختاره من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، ويجوز للمساهم توزيع تصويت أسهمه بين أكثر من مرشح، ولا يجوز أن يصوت السهم الواحد لأكثر من مرشح».

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يرتبط توزيع الأرباح إرتباطاً كاملاً بالنتائج المالية التي يحققها مصرف الريان في نهاية كل عام، بالإضافة إلى الإلتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة وخاصة تعليمات مصرف قطر المركزي الخاصة بالإحتياطيات بأشكالها (الإحتياطي القانوني - إحتياطي المخاطر - إحتياطي القيمة العادلة) ويقوم مجلس الإدارة سنوياً بدراسة عدة سيناريوهات ، يختار أفضلها ويعرضه على الجمعية العامة العادية بشكل تفصيلي مع بيان مجموع الأرباح المحققة وتوزيعاتها ، وللجمعية العامة كل الحق في الموافقة على مقترح مجلس الإدارة أو تعديله.
وقد قام البنك بإعداد سياسة توزيع الأرباح بمصرف الريان .

هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى

يرتكز عمل البنوك بصفة أساسية على عمليات التمويل للأفراد والشركات والجهات الحكومية وشبه الحكومية ، ويصدر مصرف قطر المركزي تعليماته بخصوص الحدود القصوى للتركزات الإئتمانية من جهة الصفقة الواحدة أو مجموع صفقات العميل الواحد أو مجموعته أو القطاع الواحد.

حقوق أصحاب المصالح الآخرين

تتضمن سياسات الحوكمة التي ينتهجها مصرف الريان وجوب الإحترام الكامل لكافة الأطراف التي يجري التعامل معها ومنها أصحاب المصالح الآخرين، بينما ترسي لائحة شؤون العاملين مبادىء العدل والمساواة بين الموظفين دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. وتقوم الإدارة سنوياً بتخصيص مكافآت للموظفين تتناسب مع الأرباح المحققة والجهد والأداء الخاص بكل موظف وفقاً لتقييم منهجي مدروس.

سياسة حماية المبلغين

إيمانا بأهمية دور الموظفين كخط أول للدفاع عن مصالح البنك، اعتمد مجلس الإدارة سياسة لحماية المبلغين. تتيح هذه السياسة الفرصة لأي موظف كان أن يوصل شكواه أو أي شكوك لديه عن أي ممارسات أو معاملات وصلت إلى علمه (بحسن نية) وذلك إلى إدارة البنك وبأي شكل من الأشكال بدون أن يخاف من أن يكون هناك أي تعرض له أو تأثير عليه من أي ناحية في عمله مع الحفاظ الكامل على حقوقه.

مسؤولية مصرف الريان نحو المجتمع والبيئة

التزم مصرف الريان بالقيام بواجبه نحو البيئة والمجتمع من خلال مشاركاته الفعالة والجادة بمنظومة المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي تركز على الإلتزام المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته يحرص على تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلاً عن المجتمع عامة. وفيما يلي بعض ما قام به البنك عبر العام 2019م في هذا الصدد:

- واصل مصرف الريان دعمه للجامعات المحلية ومدارس قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال عبر توفير فرص التدريب المهني العملي للطلاب وذلك في سبيل تطوير واعداد جيل مصرفي واعد من الطلبة القطريين، بالإضافة إلى مشاركة المصرف الفعّالة في معارض التوظيف المهنية بالدولة.
- نظّم مصرف الريان حملته الميدانية السنوية للتبرع بالدم بالتعاون مع وحدة التبرع بالدم التابعة لمؤسسة حمد الطبية بتشجيع موظفيه وعملائه على التبرع بالدم لتعزيز مخزون الدم بمؤسسة حمد الطبية والذي يمكن أن يستخدم في إنقاذ حياة الكثير من الناس، وفي الوقت نفسه زيادة الوعي بأهمية عملية التبرع بالدم. كما شارك أيضاً بالتعاون مؤسسة حمد الطبية في محاضرة توجيهية وورشة عمل حول تقنيات الاسترخاء والتخلص من التوتر في مكان العمل.
- شارك مصرف الريان بموظفيه في فعاليات اليوم الرياضي للدولة

- في إطار تعزيز سبل التعاون ومواصلة تبادل الخبرات مع مختلف الجهات في الدولة شارك البنك في عدد من المحاضرات والورش الفنية منها محاضرة عن الدروس المستفادة من آخر التهديدات والهجمات الإلكترونية وآلياتها وأساليب حدوثها وذلك بهدف الاستفادة منها وتطوير القدرات ومعرفة مواطن الضعف، وذلك بالتعاون مركز الأمن الالكتروني التابع لوزارة الداخلية
- شارك مصرف الريان في البطولة الرابعة لدوري البنوك والمؤسسات المالية لكرة القدم
- قام البنك برعاية بطولة اكسون موبيل المفتوحة لرياضة التنس
- شارك البنك في رعاية احتفالات اليوم الوطني لدولة قطر

ويعبر كل ذلك عن إيمان البنك بدوره في تنمية المجتمع والنهوض به ضمن منظومة المسؤولية الاجتماعية حيث أن المسؤولية الإجتماعية للشركات تجاه المجتمع والبيئة ومدى مراعاتها مرتبط بالحفاظ على استمرارية أعمالها ويدعم الأفراد (ولا سيما الكوادر القطرية) والجهات الوطنية لتمارس دورها في بناء مجتمع أفضل وتحقيق الأهداف الوطنية ضمن الحوكمة الرشيدة.

وقد أعد مصرف الريان سياسة خاصة بهذا الموضوع تحت اسم " السياسة الاجتماعية " .

ملخص الإفصاحات

بالإضافة إلى الإفصاحات الموجودة في هذا التقرير السنوي، ولمراعاة الإفصاحات المطلوبة بحسب نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م المادة رقم (4)، والإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (2015/68) الملحق رقم (1)، على البنك القيام بعدد من الإفصاحات المحددة، وفيما يلي ملخص لهذه الإفصاحات:

- لا توجد أي قضايا مرفوعة ضد مصرف الريان ذات تأثير جوهري عليه أو على سير أعماله. القضايا التي يتعامل معها البنك هي قضايا اعتيادية في مجال عمل البنوك وتتمركز حول تخلف بعض العملاء عن سداد الإلتزامات المترتبة على التمويل الممنوح لهم، ويقيم مصرف الريان هذه الدعاوي بغرض حماية أموال البنك والحفاظ على حقوق المساهمين والمودعين، ويتم التعامل معها بموجب قوانين دولة قطر وعبر الإجراءات الرسمية المتبعة والمحاكم.
- التعاملات والصفقات التي يبرمها البنك مع أي طرف ذي علاقة يتم الإفصاح عنها ضمن البيانات المالية لمصرف الريان بشكل ربع سنوي وسنوي، وينشر البنك البيانات المالية في موقعه على الإنترنت لكي يمكن جميع أصحاب المصالح من الوصول إليها.
- لم تقع على البنك أي مخالفات أو جزاءات عبر العام 2019م لعدم التزامه بتطبيق مبادئ أو أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، أو تعليمات الحوكمة الصادرة عن

مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (2015/68)، أو قانون الشركات التجارية الصادر بموجب القانون رقم 11 لعام 2015م

- يعمل البنك باستمرار على تطوير أدائه وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية فيه، وبمراعاة ذلك فإن البنك لم يكن فيه أي إخفاق أو أي خلل كلي أو جزئي مؤثر بشكل جوهري على أدائه المالي متعلق بتطبيق نظام الرقابة الداخلية للعام 2019م ولذلك لم يشتمل التقرير السنوي أو البيانات المالية على أي إفصاحات متعلقة بها.
- تداولات أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك تظهر فوراً على شاشة بورصة قطر ويطلع عليها كل من يتابع البورصة.
- المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك موضحة في البيانات المالية السنوية
- والتزاماً بأحكام المادة (122) من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، يعد مصرف الريان كشفاً يتضمن المكافآت والتعويضات التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة، والتسويات المباشرة وغير المباشرة التي حصلوا عليها وكذلك المكافآت والتعويضات التي حصل عليها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى التبرعات ومبالغ الدعم المقدمة، والمبالغ المصروفة على الإعلانات والتسويق، ويوضَع الكشف تحت تصرف المساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة بأسبوع على الأقل من تاريخ إنعقادها .

د. حسين العبد الله
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب